

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٥ لسنة ٢٠١١

بزيادة المعاشات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر

بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ؛

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر بالقانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وعلى القانون الصادر بالعلو الخاصة اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠٠٥ بتحديد الوزير المختص بتنفيذ

قانون التأمين الاجتماعي ؛

وعلى ما عرضه وزير المالية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تُزاد بنسبة ١٥٪ اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ المعاشات المستحقة قبل هذا التاريخ

وفقاً لأحكام القوانين الآتية :

١- القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ في شأن منح معاشات ومكافآت استثنائية .

٢- قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

- ٣- قانون التأمين الاجتماعى على أصحاب الأعمال ومن فى حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ .
- ٤- قانون التأمين الاجتماعى على العاملين المصريين فى الخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ .
- ٥- القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
- ٦- القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠، وقانون التأمين الاجتماعى الشامل الصادر بالقانون المشار إليه .
- ٧- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات .
- وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش، وتسرى فى شأنها جميع أحكامه بمراجعة الآتى :
- (١) تحسب الزيادة على أساس مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش أو المستحقين عنه وما أضيف إليه من زيادات حتى ٢٠١١/٣/٣١ .
- (٢) يقصد بالمعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة بالنسبة للمعاملين بقانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مجموع المعاش المستحق لصاحب المعاش أو المستحقين عنه عن كل من الأجرى الأساسى والمتغير، وما أضيف إليهما من زيادات حتى ٢٠١١/٣/٣١ .
- (٣) لا تعتبر إعانة العجز المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ مكرراً من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ جزءاً من المعاش الذى تحسب على أساسه الزيادة .
- (٤) لا تسرى هذه الزيادة على معاش العجز الجزئى الإصابى الذى لم يؤد إلى إنهاء الخدمة .

(المادة الثانية)

يؤدي صندوق التأمين الاجتماعي الزيادات المشار إليها وفقاً لأحكام قوانين التأمين الاجتماعي، وفي ضوء ما يسفر عنه التقييم الاكتواري المنصوص عليه في المادة (٨) من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه، فإذا تبين من هذا التقييم عدم قدرتها على تحمل الصندوقين الزيادات اتخذت الإجراءات التشريعية لتحمل الخزنة العامة بأعبائها، وفي جميع الأحوال تتخذ هذه الإجراءات بالنسبة إلى الزيادة الخاصة بقانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٠.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٨ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

حسني مبارك